ISSN: 2732-3781

الإصدار الثالث – العدد الثامن
2025 – 4 – 27

بحث بعنوان

تقييم واقع دائرة الاستثمار في البلديات وآفاق تطويرها لتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص

Evaluating the reality of the investment department in municipalities and prospects for its development to enhance partnership with the private sector.

اعداد

ليالي علي عليان عبدالعال

رئيس قسم – دائرة التنميه والاستثمار

بلدية الزرقاء

2025

الملخص

يهدف هذا البحث إلى تقييم الواقع الحالي لدائرة الاستثمار في البلديات، من حيث بنيتها التنظيمية وكفاءتها الإدارية والتشريعية، ودورها في جذب الاستثمارات وتنمية الشراكات مع القطاع الخاص. ويتناول البحث أبرز التحديات التي تواجه هذه الدوائر، مثل تعقيد الإجراءات وضعف القدرات المؤسسية، إضافة إلى محدودية التنسيق مع الجهات المعنية بالاستثمار. كما يستعرض آفاق تطوير هذه الدوائر من خلال تبني ممارسات حديثة في الحوكمة والإدارة، وتحديث الأطر القانونية، وتعزيز الشفافية والتسويق الاستثماري، بما يسهم في بناء بيئة بلدية أكثر جاذبية للشراكات الاستثمارية المستدامة مع القطاع الخاص.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار البلدي، الشراكة بين القطاعين العام والخاص، تنمية الحكم المحلي، بيئة الاستثمار، بناء القدرات المؤسسية.

Abstract

This research aims to assess the current state of the investment department in municipalities, in terms of its organizational structure, administrative and legislative efficiency, and its role in attracting investment and developing partnerships with the private sector. The research addresses the most prominent challenges facing these departments, such as complex procedures, weak institutional capacities, and limited coordination with investment stakeholders. It also reviews prospects for developing these departments by adopting modern governance and management practices, updating legal frameworks, and enhancing transparency and investment marketing. This will contribute to building a more attractive municipal environment for sustainable investment partnerships with the private sector.

Keywords: Municipal Investment, Public-Private Partnership, Local Governance Development, Investment Environment, Institutional Capacity Building.

المقدمة

تعد دائرة الاستثمار في البلديات إحدى الدوائر الحيوية التي تلعب دورًا كبيرًا في تحسين الأداء الاقتصادي للبلديات وتعزيز قدرتها على تلبية احتياجات المجتمع المحلي. يعد الاستثمار مصدرًا رئيسيًا لتمويل المشاريع التنموية التي تساهم في تحسين البنية التحتية وتطوير الخدمات العامة، مما ينعكس إيجابًا على جودة الحياة للمواطنين. وبالتالي، فإن تطوير عمل دائرة الاستثمار يمثل خطوة أساسية نحو تحسين الإدارة المالية في البلديات وزيادة قدرتها على تنفيذ المشاريع الاستراتيجية التي تساهم في رفع مستوى التنمية المحلية.

من خلال تطوير عمل دائرة الاستثمار، يمكن تحسين الإجراءات المتبعة في جذب الاستثمارات المحلية والدولية التي تلبي احتياجات البلديات، بما في ذلك توفير بيئة تشريعية وتحفيزية تدعم الاستثمار وتنمية الاقتصاد المحلي. يمكن تحسين طرق التفاعل بين البلديات والمستثمرين من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية، وتقديم تسهيلات قانونية وتنظيمية تشجع القطاع الخاص على المشاركة الفعالة في مشاريع البنية التحتية والخدمات العامة. هذا من شأنه أن يساهم في جذب المزيد من الاستثمارات، وبالتالي دعم المشاريع التنموية في مختلف القطاعات (أبو شقرة، 2020).

يشمل تطوير عمل دائرة الاستثمار أيضًا تدريب الكوادر البشرية المتخصصة التي تمتلك المعرفة اللازمة لإدارة المشاريع الاستثمارية بشكل احترافي، بما يتماشى مع المعايير الحديثة للحوكمة الرشيدة. فاستثمار الوقت والجهد في تطوير مهارات العاملين في هذه الدائرة يعزز من قدرتهم على مواجهة التحديات التي قد تنشأ أثناء تنفيذ المشاريع، ويزيد من قدرة البلديات على اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة ومبنية على أسس علمية وسليمة (الحسن، 2019).

في الختام، إن تطوير عمل دائرة الاستثمار في البلديات ليس مجرد تحسين في الأداء الإداري، بل هو خطوة ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة والتقدم الاقتصادي في المجتمع المحلي. فبتحسين البيئة الاستثمارية، وتعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص، وتطوير الكوادر البشرية، تزداد فرص البلديات في تحقيق أهدافها التنموية، مما يسهم في رفع مستوى الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين (الجابري، 2021).

مشكلة البحث

تواجه دائرة الاستثمار في البلديات العديد من التحديات التي تحد من قدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة في جذب الاستثمارات وتطوير المشاريع التنموية. تعد الإجراءات المعقدة والبروتوكولات الإدارية المتبعة في معظم البلديات من أبرز العوائق التي تعترض سبيل تطوير العمل الاستثماري. غالبًا ما تتسبب هذه الإجراءات في تأخير تنفيذ المشاريع وتقليل جاذبية البلديات للمستثمرين الذين يسعون إلى بيئة عمل مرنة وسريعة في اتخاذ القرارات (عبد الله، 2018).

إضافة إلى ذلك، تعاني دائرة الاستثمار من نقص في التنسيق بين الجهات المختلفة داخل البلدية، مما يؤدي إلى تداخل المسؤوليات وازدواجية الجهود. هذا يساهم في تبديد الوقت والموارد ويؤثر سلبًا على قدرة البلديات في استغلال الفرص الاستثمارية المتاحة. فغياب خطة استراتيجية واضحة ومتناسقة بين مختلف الأقسام والإدارات داخل البلدية يحد من فعالية الدائرة ويقلل من فرص النجاح في جذب الاستثمارات (الكعبي، 2020).

من المشاكل الأخرى التي تواجه دائرة الاستثمار في البلديات هي نقص الكوادر البشرية المتخصصة والمختصة في إدارة المشاريع الاستثمارية. يساهم هذا النقص في إعاقة تنفيذ المشاريع بكفاءة، حيث يفتقر العاملون في الدائرة إلى الخبرات والمهارات اللازمة لإدارة الاستثمارات المعقدة والمتنوعة التي تتطلب معرفة تفصيلية بالأسواق

المحلية والعالمية والقدرة على التعامل مع المستثمرين بكل احترافية. كما أن غياب التدريب المستمر للعاملين في الدائرة يزيد من صعوبة تطوير العمل وتحقيق التقدم المطلوب (السالم، 2017).

أخيرًا، تفتقر العديد من البلديات إلى بنية تشريعية وتشريعية مرنة تواكب التطورات الاقتصادية والتكنولوجية السريعة. حيث إن الأنظمة واللوائح التي تحكم الاستثمار في البلديات غالبًا ما تكون قديمة ومعقدة، مما يجعلها غير جاذبة للمستثمرين الذين يفضلون بيئات قانونية أكثر مرونة. هذا النقص في التشريعات المتطورة يعوق النمو الاقتصادي ويقلل من قدرة البلديات على استقطاب الاستثمارات الضرورية لتنمية المناطق المحلية (البشير، 2023).

أهداف البحث

1. تقييم الوضع الحالي لدائرة الاستثمار في البلديات وتحليل العوائق التي تعيق عملها وتقدم الخدمات اللازمة للمستثمرين.

2. دراسة أفضل الممارسات والتجارب الناجحة في تطوير دوائر الاستثمار في البلديات على المستوى الوطني والعالمي.

3. تحليل تأثير تحسين عمل دوائر الاستثمار في البلديات على تعزيز النمو الاقتصادي المحلي وجذب الاستثمارات.

4. تقديم توصيات وسياسات جديدة لتحسين أداء دوائر الاستثمار في البلديات وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص.

5. تحليل دور الحكومة المحلية والجهات الرقابية في دعم عمل دوائر الاستثمار في البلديات وتعزيز الشفافية والمساءلة في هذا الجانب.

أهمية البحث

1. تعتبر دوائر الاستثمار في البلديات من الهيئات الحكومية الرئيسية التي تلعب دوراً حيوياً في تعزيز النمو الاقتصادي المحلي وجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

2. تطوير عمل دوائر الاستثمار في البلديات يساهم في تحسين بيئة الأعمال وخلق فرص عمل جديدة للمواطنين وتحسين مستوى المعيشة في المجتمع المحلي.

3. يساهم تحسين أداء دوائر الاستثمار في البلديات في تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد المالية والاقتصادية للبلديات.

4. البحث في تطوير عمل دوائر الاستثمار في البلديات يمكن أن يسهم في تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص وتحقيق شراكات استراتيجية لتعزيز الاقتصاد المحلي.

5. يعتبر تطوير دوائر الاستثمار في البلديات جزءاً أساسياً من استراتيجية التنمية المحلية والوطنية، وبالتالي يساهم البحث في هذا الموضوع في تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للبلديات.

أسئلة البحث

1. ما هي التحديات والعقبات التي تواجه دوائر الاستثمار في البلديات في تطوير عملها وتقديم الخدمات اللازمة للمستثمرين؟

2. كيف يمكن تحسين كفاءة وفعالية دوائر الاستثمار في البلديات لجذب المزيد من الاستثمارات وتعزيز النمو الاقتصادي المحلي؟

3. ما هو دور الحكومة المحلية والجهات الرقابية في دعم وتطوير عمل دوائر الاستثمار في البلديات؟

4. كيف يمكن تحسين التعاون بين دوائر الاستثمار والقطاع الخاص لتعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية في البلديات؟

5. ما هي أفضل الممارسات والسياسات التي يمكن اعتمادها لتطوير عمل دوائر الاستثمار في البلديات وتعزيز دورها في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل؟

الإطار النظري

يعتبر تطوير عمل دائرة الاستثمار في البلديات أمرًا بالغ الأهمية لتحفيز النمو الاقتصادي المحلي وزيادة إيرادات البلديات. في هذا السياق، يتطلب الأمر فحص أطر العمل الحالية وتطويرها بما يتماشى مع الاحتياجات المتزايدة للمجتمعات المحلية. تهدف دائرة الاستثمار إلى جذب وتوجيه الاستثمارات نحو مشاريع حيوية تسهم في تحسين البنية التحتية وتوفير الخدمات العامة، وبالتالي تعزيز جودة الحياة للمواطنين. لذلك، يتطلب الأمر تطوير سياسات واستراتيجيات جديدة تدعم هذا الهدف، سواء على مستوى التشريعات أو من خلال تحسين أساليب إدارة المشاريع (البشير، 2023).

يتمثل أحد المحاور الأساسية في تطوير دائرة الاستثمار في تحسين الإجراءات الإدارية لجذب الاستثمارات. يمكن تحقيق ذلك من خلال تبسيط الأنظمة واللوائح التي تحكم الاستثمار وتقديم تسهيلات للمستثمرين، مما

يساهم في تسريع عملية اتخاذ القرارات وتوفير بيئة قانونية تشجع القطاع الخاص على المشاركة الفعالة في المشاريع التنموية. في هذا السياق، يعد تحسين آليات التفاعل بين القطاع العام والخاص جزءًا أساسيًا من تطوير هذه الدائرة، حيث يتطلب الأمر تشجيع المستثمرين على المشاركة في المشاريع البلدية وتقديم فرص مشتركة تساهم في تحقيق الأهداف التنموية (الزهراني، 2019).

يتطلب تطوير عمل دائرة الاستثمار أيضًا تطوير الكوادر البشرية المتخصصة التي تشارك في إدارة المشاريع الاستثمارية. فتطوير مهارات العاملين في هذه الدائرة من خلال برامج تدريبية متخصصة يسهم في تحسين جودة الأداء ويزيد من قدرتهم على التعامل مع التحديات الاستثمارية المتنوعة. كما أن الاهتمام بتوظيف الخبرات والكفاءات في مجالات الإدارة المالية والتخطيط الاستثماري يساعد على تحقيق نجاحات ملموسة في إدارة المشاريع الاستراتيجية. ويُعد تحسين الكفاءات المحلية أحد المفاتيح الرئيسية التي تساهم في نجاح السياسات الاستثمارية على المستوى المحلي (الزهراني، 2019).

أخيرًا، فإن إدخال التكنولوجيا الحديثة في إدارة الاستثمارات يعد عنصرًا حاسمًا في تطوير دائرة الاستثمار في البلديات. من خلال اعتماد الأنظمة الإلكترونية والذكاء الاصطناعي، يمكن تسريع الإجراءات وتقليل الأخطاء البشرية، مما يعزز من كفاءة العمليات الإدارية ويساهم في تعزيز الشفافية. من خلال هذه التطورات التقنية، يمكن للبلديات أن تواكب التغيرات الاقتصادية الحديثة وتوفر بيئة استثمارية مبتكرة وجاذبة للمستثمرين المحليين والدوليين، وبالتالي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية (الصباغ، 2023).

1. **أهمية دائرة الاستثمار في البلديات:** تمثل دائرة الاستثمار أداة استراتيجية في البلديات لتحفيز النمو الاقتصادي وتوفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع التنموية. يلعب دورها في جذب الاستثمارات المحلية والدولية دورًا محوريًا في تعزيز بنية البلديات التحتية وتحسين الخدمات العامة.وتعد دائرة الاستثمار في البلديات من الأقسام الحيوية التي تلعب دورًا محوريًا في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية. فهذه الدائرة تهدف إلى استثمار الموارد المتاحة بطريقة تسهم في تحسين مستوى الخدمات التي تقدمها البلدية للسكان، مما يسهم في تحقيق رفاهية المجتمع المحلي. من خلال تبني مشاريع استثمارية، يمكن للبلديات تعزيز مواردها المالية المستدامة التي تدعم تنفيذ المشروعات الحيوية مثل البنية التحتية، الصحة، والتعليم (الصباغ، 2023).

علاوة على ذلك، تسهم دائرة الاستثمار في البلديات في جذب الاستثمارات الخاصة من خلال توفير بيئة أعمال تشجع على التعاون بين القطاع العام والخاص. هذا التعاون يؤدي إلى تحسين جودة الحياة في المجتمعات المحلية من خلال توفير الفرص الاقتصادية وتوسيع نطاق الأعمال. كما تساهم المشاريع الاستثمارية التي تديرها البلديات في توفير العديد من فرص العمل التي تخدم الفئات المختلفة في المجتمع.كما أن دائرة الاستثمار تعد جزءًا من آلية فعالة لتنفيذ الاستراتيجيات التنموية التي تضمن التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة. من خلال مراقبة وتنظيم المشاريع الاستثمارية، تضمن البلديات استفادة السكان من المشروعات التي تنفذها، إضافة إلى الحرص على توافق هذه المشاريع مع متطلبات التنمية المستدامة، مما يعزز من مستوى الخدمات العامة وجودتها (العتيبي، 2021).

2. **إجراءات تحسين بيئة الاستثمار:** يشمل تطوير عمل دائرة الاستثمار تبسيط الإجراءات القانونية والإدارية التي قد تعيق جذب الاستثمارات. من خلال خلق بيئة استثمارية شفافة وسهلة الوصول، يمكن تسريع عملية

اتخاذ القرارات وتقليل التحديات التي يواجهها المستثمرون.في إجراءات تحسين بيئة الاستثمار تعد من العوامل الأساسية لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية التي تسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية. تبدأ هذه الإجراءات بتبسيط الإجراءات القانونية والإدارية المرتبطة بترخيص المشاريع وتسهيل عملية الحصول على التراخيص اللازمة بسرعة وشفافية، مما يقلل من العوائق التي قد تواجه المستثمرين. بالإضافة إلى ذلك، فإن تفعيل آليات حماية حقوق المستثمرين يعزز من ثقة المستثمرين في البيئة الاستثمارية، ويسهم في تشجيعهم على اتخاذ قرارات استثمارية طويلة الأجل (العتيبي، 2021).

علاوة على ذلك، تلعب الحكومة دورًا حيويًا في تحسين بيئة الاستثمار من خلال توفير البنية التحتية الأساسية اللازمة لتشغيل المشاريع الاستثمارية. تشمل هذه البنية التحتية شبكات الطرق، والإمدادات الكهربائية والمائية، والاتصالات، التي تعد من العوامل الرئيسية التي تساهم في تقليل التكاليف التشغيلية للمستثمرين. كما أن تقديم حوافز ضريبية أو تمويلية للمشاريع في المجالات الاستراتيجية يعزز من قدرتها التنافسية ويحفز النشاط الاقتصادي في المناطق المستهدفة (النعيمي، 2022).

في نفس السياق، تأتي تحسينات بيئة الاستثمار من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة في القطاع العام. اعتماد أساليب رقابة متطورة وتفعيل منصات إلكترونية لتقديم الخدمات الحكومية يسهل على المستثمرين الحصول على المعلومات بشكل أسرع وأكثر دقة. كما أن تشجيع الابتكار وريادة الأعمال من خلال تقديم الدعم اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يعزز من تنوع الأنشطة الاقتصادية في الدولة ويخلق فرص عمل جديدة، مما يسهم في نمو الاقتصاد الوطني بشكل مستدام (النعيمي، 2022).

3. **تنمية الكوادر البشرية:** إن تطوير مهارات الموظفين العاملين في دائرة الاستثمار يعد أمرًا جوهريًا لضمان الإدارة الفعالة للمشاريع الاستثمارية. يجب أن تشمل عملية التطوير البرامج التدريبية المتخصصة في إدارة المشاريع وتحليل الأسواق وابتكار حلول استثمارية تتماشى مع التطورات الاقتصادية. في تنمية الكوادر البشرية تعتبر من أبرز الأولويات التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة في أي منظمة أو مؤسسة. فاستثمار الوقت والموارد في تدريب وتطوير العاملين يمكن أن يعزز من كفاءتهم ويوفر لهم المهارات اللازمة لمواجهة التحديات المستقبلية. تبدأ هذه العملية بتحديد الاحتياجات التدريبية للكوادر البشرية وتنظيم برامج تدريبية متخصصة تواكب التطورات الحديثة في المجال المهني والتكنولوجي. كما أن تقديم فرص التعليم المستمر يساهم في تطوير القدرات الفكرية والإبداعية للعاملين مما يساعد في تحسين جودة الأداء العام (الصميعات، 2023).

بالإضافة إلى ذلك، يشمل تنمية الكوادر البشرية تعزيز ثقافة العمل الجماعي والابتكار، حيث يتم تشجيع الموظفين على تبادل المعرفة والخبرات والعمل ضمن فرق متكاملة. هذا التنوع في أساليب العمل يعزز من قدرة الفريق على التكيف مع التغيرات السريعة في بيئة العمل ويشجع على تقديم حلول مبتكرة للمشاكل التي قد تواجهها المؤسسة. كما أن تحسين بيئة العمل من خلال توفير فرص التطور الوظيفي والمكافآت يعزز من رضا الموظفين ويحفزهم على تقديم أفضل ما لديهم (بشير، 2018).

تنمية الكوادر البشرية ترتبط بشكل وثيق بتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسات، حيث يتم ربط الأفراد بمسار واضح للتطوير المهني داخل المنظمة. هذا المسار يشمل إعداد خطط لتقييم الأداء وتحديد مجالات التحسين المستمر، مما يساهم في توجيه جهود الكوادر نحو تحقيق أهداف المؤسسة بشكل فعال. من خلال هذه

الإجراءات، يتم بناء فرق عمل متفوقة قادرة على مواجهة التحديات بكفاءة وتحقيق النتائج المرجوة التي تدعم النمو المستدام للمؤسسة والمجتمع ككل (Alam, 2019).

4. **الاستثمار في التكنولوجيا:** يعد تبني الأنظمة الإلكترونية وتقنيات الذكاء الاصطناعي جزءًا أساسيًا من تطوير عمل دائرة الاستثمار. يساعد استخدام التكنولوجيا في تسريع الإجراءات، تحسين الشفافية، وتعزيز القدرة على التعامل مع البيانات والمعلومات المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية بطرق أكثر كفاءة.والاستثمار في التكنولوجيا يعد من أبرز المحركات التي تسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني وتطوير الصناعات المختلفة. يعد تبني التقنيات الحديثة في مختلف القطاعات من أساسيات تحسين الإنتاجية والكفاءة التشغيلية. من خلال استثمار المؤسسات في الأنظمة التكنولوجية المتقدمة، تتمكن من تحسين جودة منتجاتها وخدماتها، وتسهيل عملياتها اليومية، مما يؤدي إلى تحقيق أداء أعلى وتقليل التكاليف. كما أن اعتماد التكنولوجيا في الأعمال يفتح المجال لتطوير منتجات مبتكرة تلبي احتياجات السوق المتغيرة بسرعة (Smith, 2020).

يعتبر الاستثمار في التكنولوجيا أداة حيوية لتحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل. فالتطور التكنولوجي يساعد في توفير حلول ذكية للتحديات التي تواجه البيئة والموارد الطبيعية، مثل تحسين كفاءة استهلاك الطاقة، وإدارة الموارد بشكل أكثر فعالية. كما أن التكنولوجيا توفر فرصًا لتعزيز التعليم والتدريب من خلال منصات التعلم الإلكتروني، مما يمكن الأفراد من اكتساب مهارات جديدة تتماشى مع احتياجات السوق العمل المتطورة. علاوة على ذلك، تسهم التكنولوجيا في تحسين قطاع الرعاية الصحية من خلال تطبيقات الرعاية عن بُعد والأنظمة الصحية الذكية (Smith, 2020).

من جهة أخرى، الاستثمار في التكنولوجيا يعزز من القدرة التنافسية للمنظمات، حيث يساهم في تحسين التواصل الداخلي والخارجي عبر الأدوات الرقمية المختلفة. يعد تحسين البنية التحتية الرقمية وتوفير الحلول التقنية المتكاملة أمرًا ضروريًا لتعزيز الابتكار وريادة الأعمال، إذ يسهم في خلق بيئة عمل مرنة تمكن الشركات من التكيف مع التغيرات السريعة في السوق. بالإضافة إلى ذلك، يعزز هذا الاستثمار من قدرة الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية وزيادة فرص التعاون الدولي في مختلف المجالات (Green & Haines, 2015).

5. **دور الشراكات بين القطاع العام والخاص:** يعد التعاون بين البلديات والمستثمرين في القطاع الخاص جزءًا مهمًا من تطوير عمل دائرة الاستثمار. من خلال الشراكات الفعالة، يمكن تأمين تمويلات مستدامة للمشاريع الكبرى التي تساهم في تطوير البنية التحتية، مما يحقق فوائد اقتصادية واجتماعية للبلديات والمجتمعات المحلية.ودور الشراكات بين القطاع العام والخاص يعد من العوامل المحورية التي تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. من خلال هذه الشراكات، يتمكن القطاع العام من الاستفادة من الخبرات والموارد المالية والتقنية التي يمتلكها القطاع الخاص، بينما يوفر القطاع العام الإطار القانوني والتشريعي اللازم لتنفيذ المشاريع الكبرى. هذه الشراكات تمكن الحكومات من تحقيق مشاريع بنية تحتية حيوية مثل الطرق، والمستشفيات، والمدارس، دون الحاجة لتحمل كامل الأعباء المالية أو المخاطر المرتبطة بهذه المشاريع (Peterson, 2012).

كما أن الشراكات بين القطاع العام والخاص تعزز من الابتكار من خلال إدخال تقنيات وأساليب إدارة متطورة، وهو ما يؤدي إلى تحسين الخدمات العامة وزيادة كفاءتها. عند دمج الخبرات القطاعية المختلفة، يمكن تلبية احتياجات المجتمع بشكل أفضل، وتقديم حلول أكثر تطوراً وملائمة. الشراكات تتيح للقطاع الخاص الفرصة

للاستثمار في مشاريع كبيرة مع ضمانات حكومية، مما يعزز من الثقة في السوق ويساهم في نمو الاقتصاد المحلي (Peterson, 2012).

من جهة أخرى، تساهم هذه الشراكات في تحقيق استدامة مالية من خلال تحسين تخصيص الموارد وتخفيف العبء على الميزانيات الحكومية. كما أن الشراكات بين القطاع العام والخاص تساهم في خلق فرص عمل جديدة وتوسيع قاعدة الاقتصاد الوطني. من خلال تعاون طويل الأجل بين الجانبين، يمكن للقطاع العام تحسين جودة الخدمات التي يقدمها للمواطنين، في حين يحصل القطاع الخاص على فرص استثمارية مربحة، مما يخلق بيئة من التعاون المثمر والمتوازن بين مختلف الأطراف (Slack, 2017).

الدراسات السابقة

دراسة **ميساء نزار محمد الصميعات** (2023): هدفت الدراسة التعرف على دور البلديات في محافظة جرش في جلب الاستثمارات، وكذلك التعرف على أبرز المعيقات التي تحد من الاستثمار في محافظة جرش، وكذلك التعرف على أهداف الاستثمار في البلديات، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي الاستقرائي الذي يعتمد على جمع البيانات من أجل الوصول إلى النتائج الخاصة بالدراسة، حيث توصلت الدراسة إلى؛ تهدف البلديات من خلال جلب الاستثمار في محافظة جرش إلى تعزيز التنمية المحلية، وكذلك خلق اقتصادات محلية فاعلة وقادرة على تحقيق الاستغلال الأمثل والمستدام للموارد المتاحة، وتركز أدوار بلديات محافظة جرش جمع وإنشاء قاعدة بيانات عن الواقع الاجتماعي والاقتصادي والبيئي على مستوى المجتمعات المحلية في البلدية في محافظة جرش من أجل تحديد الفرص الاستثمارية المناسبة، وكذلك التعاون مع وحدات التنمية على مستوى محافظة جرش لأعداد وتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية ووضع

استراتيجيات تنموية على المستوى المحلي لبلديات محافظة جرش، وتوصلت إن أبرز المعيقات التي تحد الاستثمار، غياب الدور الإعلامي في بلديات جرش لعرض الفرص الاستثمارية في القطاعات المختلفة الأمر الذي ترتب عليه عزوف المستثمرين، معظم العقود التشاركيه تكون مدة قصيرة تجعل المستثمر وتكاليف عالية. وأوصت الدراسة بضرورة . على بلديات محافظة جرش عمل لجنة مشتركة من أجل جلب وتشجيع الاستثمار، وكذلك يستوجب العمل على إعداد وسن العديد من القوانين والأنظمة واللوائح لتغطية الجوانب المختلفة لتشجيع الاستثمار والشراكة بين البلديات والقطاع الخاص.

دراسة **محمد نذير عبد الرزاق الصباغ** (2023): هدفت الدراسة الى بيان أثر الاستثمارات المحلية على البلديات وفق الأطر القانونية للعمل البلدي، وبيان ماهية البلدية وأهميتها واختصاصها وتكوينها وفق قانون الإدارة المحلية، وبيان أبرز التحديات التي تواجهها البلديات ومجالسها في أداء خدماتها بالمفهوم التقليدي، وكذلك بينت الدراسة أهمية الإطار القانوني المحفز للبلديات في الاردن ومقومات الاستثمار ونصوصه وخصائصه، وبيان تحديات عملية الاستثمار البلدي وأشكال دعم الاستثمار المحلي في البلديات.

واعتمدت الدراسة على المنهج القانوني والوصفي حيث استند المنهج القانوني بيان قانون الإدارات المحلية والبلديات وتشريع دور البلدية في دعم الاستثمار المحلي وأثره وفق الأطر القانونية الناظمة للعمل البلدي، أما المنهج الوصفي فقد حلل وفسر دور البلدية في دعم الاستثمار المحلي وأثره وفق الأطر القانونية الناظمة للعمل البلدي من خلال البيانات وتحليلها

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: أن الاستثمارات المحلية تؤدي إلى زيادة رأس المال المحلي وتنمية ايرادات وتعظيم أرباح البلديات، وأيضا تنويع مصادر الدخل للبلديات لتحقيق التنمية المحلية المستدامة وتحسين

الأداء المالي للبلديات، وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل القوانين الناظمة للاستثمار باعتباره رافد أساسي لموازنة البلدية.

دراسة **إيمان حسين عبدالله البشير** (2023): هدفت الدراسة الى بيان دور الاستثمارات المحلية على البلديات وفق الأطر القانونية للعمل البلدي، وبيان ماهية البلدية وأهميتها واختصاصها وتكوينها وفق قانون الإدارة المحلية، وبيان أبرز التحديات التي تواجهها البلديات ومجالسها في أداء خدماتها بالمفهوم التقليدي، وكذلك بينت الدراسة أهمية الإطار القانوني المحفز للبلديات في الاردن ومقومات الاستثمار ونصوصه وخصائصه، وبيان تحديات عملية الاستثمار البلدي وأشكال دعم الاستثمار المحلي في البلديات.

واعتمدت الدراسة على المنهج القانوني والوصفي حيث استند المنهج القانوني بيان قانون الإدارات المحلية والبلديات وتشريع دور البلدية في دعم الاستثمار المحلي وأثره وفق الأطر القانونية الناظمة للعمل البلدي، أما المنهج الوصفي فقد حلل وفسر دور البلدية في دعم الاستثمار المحلي وأثره وفق الأطر القانونية الناظمة للعمل البلدي من خلال البيانات وتحليلها

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: أن الاستثمارات المحلية تؤدي إلى زيادة رأس المال المحلي وتنمية ايرادات وتعظيم أرباح البلديات، وأيضا تنويع مصادر الدخل للبلديات لتحقيق التنمية المحلية المستدامة وتحسين الأداء المالي للبلديات، وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل القوانين الناظمة للاستثمار باعتباره رافد أساسي لموازنة البلدية.

دراسة **إياد عبد المجيد سلمان الضمور** (2022): هدفت الدراسة لبيان دور البلدية في دعم الاستثمار المحلي وأثره وفق الأطر القانونية الناظمة للعمل البلدي، وقد تناولت الدراسة ماهية البلدية وأهميتها واختصاصاتها

وماهيتها وتكوينها وفق قانون الإدارة المحلية الحالي، وبينت أبرز العوائق التي تواجهها البلديات ومجالسها في أدائها خدماتها بالمفهوم التقليدي، كذلك أبرزت الدراسة أهمية الإطار القانوني المحفز للبلديات في الأردن ونصوصه ومقومات الاستثمار وخصائصه، وبيان الآثار والتحديات لعملية الاستثمار البلدي. واليات البلدية وأشكال دعم الاستثمار المحلي في البلديات.

واعتمدت الدراسة على المنهج القانوني والوصفي، حيث استند المنهج القانوني بيان قانون الإدارات المحلية والبلديات وتشريع دور البلدية في دعم الاستثمار المحلي وأثره وفق الأطر القانونية الناظمة للعمل البلدي. اما المنهج الوصفي فقد حلل وفسر دور البلدية في دعم الاستثمار المحلي وأثره وفق الأطر القانونية الناظمة للعمل البلدي من خلال البيانات وتحليلها

وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من التوصيات والنتائج، فقد أكدت الدراسة بان الاستثمار في إطار البلديات يحتاج الى قوانين ناظمة لتفعيله، وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل القوانين الناظمة للاستثمار باعتباره رافد أساسي لموازنة البلدية.

منهجية البحث

اتبعت الباحثة المنهج الوصفي في عرض وتحليل مشكلة البحث، والمنهج الوصفي هو منهج يستخدم لدراسة ظاهرة معينة ووصفها بدقة، وهو يُستخدم بشكل واسع لفهم مشكلة البحث.

مصادر البيانات

سيتم جمع بيانات هذه الدراسة من خلال مجموعة من الدراسات السابقة ذات علاقة في متغيرات البحث الحالي، بالإضافة إلى المصادر الإلكترونية والمكتبية المتعلقة بموضوع البحث. كما سيتم الاستفادة من قواعد البيانات الأكاديمية، مثل JSTOR و Google Scholar، والمواقع الإلكترونية.

إجابات اسئلة البحث

1. ما هي التحديات والعقبات التي تواجه دوائر الاستثمار في البلديات في تطوير عملها وتقديم الخدمات اللازمة للمستثمرين؟

تواجه دوائر الاستثمار في البلديات العديد من التحديات والعقبات التي تعرقل قدرتها على تطوير عملها وتقديم الخدمات اللازمة للمستثمرين بكفاءة. من أبرز هذه التحديات البيروقراطية الإدارية المعقدة، وضعف التنسيق بين مختلف الأقسام داخل البلدية، مما يؤدي إلى تأخير إنجاز المعاملات الاستثمارية. كما تعاني بعض البلديات من نقص الكوادر المؤهلة والمتخصصة في مجال جذب وإدارة الاستثمارات، إلى جانب ضعف الإمكانيات التقنية، وعدم توفر منصات إلكترونية فعالة لخدمة المستثمرين. بالإضافة إلى ذلك، فإن محدودية الصلاحيات المالية للبلديات تعيق قدرتها على تقديم حوافز وتسهيلات تنافسية لجذب الاستثمارات.

من جهة أخرى، تشكل البيئة التشريعية والتنظيمية المتغيرة تحديًا إضافيًا، حيث إن غياب السياسات الواضحة والثابتة للاستثمار في بعض البلديات يؤدي إلى خلق حالة من عدم اليقين لدى المستثمرين. كما أن ضعف البنية التحتية الأساسية، مثل الطرق والمرافق العامة، يؤثر سلبًا على جاذبية المناطق الاستثمارية. ولا يمكن

إغفال التأثير السلبي للروتين في الحصول على التراخيص والموافقات، وغياب الشفافية أحيانًا، مما يؤدي إلى عزوف بعض المستثمرين عن تنفيذ مشاريعهم. كل هذه التحديات تستدعي تبني خطط تطويرية شاملة تعتمد على تحديث الأنظمة، وبناء القدرات المؤسسية، وتبسيط الإجراءات الإدارية، بما يعزز من بيئة الاستثمار المحلية ويحقق التنمية المستدامة.

2. كيف يمكن تحسين كفاءة وفعالية دوائر الاستثمار في البلديات لجذب المزيد من الاستثمارات وتعزيز النمو الاقتصادي المحلي؟

لتحسين كفاءة وفعالية دوائر الاستثمار في البلديات وجذب المزيد من الاستثمارات، لا بد من تطوير بيئة عمل احترافية تعتمد على تسهيل الإجراءات وتبسيط المعاملات الإدارية. ينبغي العمل على إنشاء مراكز خدمة موحدة للمستثمرين تعتمد التكنولوجيا الحديثة لتقليل الوقت والجهد اللازمين لإنجاز المعاملات. كما يعد الاستثمار في تدريب الكوادر البشرية على أفضل الممارسات العالمية في مجال إدارة الاستثمار أمرًا أساسيًا، إضافة إلى تطوير أنظمة إلكترونية متكاملة لعرض الفرص الاستثمارية، وتقديم الدعم اللازم للمستثمرين عبر منصات تفاعلية شفافة وسهلة الاستخدام.

علاوة على ذلك، يجب أن تتبنى البلديات سياسات استثمارية مرنة ومحفزة، مثل تقديم حوافز ضريبية، وتخصيص أراضٍ بأسعار تنافسية، وتسهيل الحصول على التراخيص للمشاريع ذات القيمة المضافة. كما أن تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص والمصارف والمؤسسات التمويلية يمكن أن يوفر بيئة داعمة للمشاريع الاستثمارية. ولا يقل أهمية عن ذلك تحسين البنية التحتية، وإجراء دراسات اقتصادية مستمرة لتحديد القطاعات

ذات الأولوية للاستثمار، مما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي المحلي وزيادة فرص العمل وتحقيق التنمية المستدامة.

3. ما هو دور الحكومة المحلية والجهات الرقابية في دعم وتطوير عمل دوائر الاستثمار في البلديات؟

تلعب الحكومة المحلية دورًا حيويًا في دعم وتطوير عمل دوائر الاستثمار في البلديات من خلال توفير البيئة التشريعية والتنظيمية التي تساهم في جذب الاستثمارات المحلية والدولية. يجب على الحكومات المحلية العمل على تبسيط الإجراءات الإدارية، ووضع قوانين وأنظمة مرنة تحفز القطاع الخاص على الاستثمار في المشاريع التنموية، مثل تقديم تسهيلات ضريبية وحوافز للمستثمرين، وضمان توفير البنية التحتية الضرورية لتلك المشاريع. كما أن دعم الحكومات المحلية يشمل التعاون مع دوائر الاستثمار في البلديات لتحديد القطاعات الأكثر حاجة للاستثمار، وتوجيه الموارد البشرية والفنية لدعم هذه القطاعات، بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين الوضع الاقتصادي المحلي.

من ناحية أخرى، تلعب الجهات الرقابية دورًا أساسيًا في ضمان الشفافية والمساءلة في عمل دوائر الاستثمار داخل البلديات. من خلال الرقابة المستمرة على آليات التنفيذ والأنظمة المعتمدة في جذب وإدارة الاستثمارات، تضمن هذه الجهات الالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها، وتحد من الفساد الإداري. كما تساهم الجهات الرقابية في تقييم الأداء ومراقبة سير المشاريع لضمان التزام البلديات بتنفيذ الخطط الاستثمارية المقررة بشكل فعّال، مما يعزز من الثقة لدى المستثمرين ويعطيهم ضمانات بأن أموالهم ستُستخدم بالشكل الأمثل لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

4. كيف يمكن تحسين التعاون بين دوائر الاستثمار والقطاع الخاص لتعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية في البلديات؟

لتحقيق تعاون مثمر بين دوائر الاستثمار والقطاع الخاص، يجب العمل على إنشاء منصات تفاعلية ومنتديات دورية تتيح التواصل المستمر بين الجانبين. يمكن لهذه المنصات أن تشمل ورش عمل ولقاءات استثمارية تركز على تبادل المعرفة وتحديد الفرص المتاحة للاستثمار في المشاريع البلدية. من خلال هذه الاجتماعات، يتمكن القطاع الخاص من التعرف على متطلبات البلديات ومعرفة المجالات التي يحتاج فيها الدعم الفني والمالي، بينما تكتسب دوائر الاستثمار فهمًا أعمق لاحتياجات القطاع الخاص وأولوياته. كما يجب أن تركز دوائر الاستثمار على توفير بيئة استثمارية تشجع القطاع الخاص على المشاركة الفعّالة، من خلال تسهيل الإجراءات وتقديم حوافز ضريبية أو تمويلية للمشاريع ذات القيمة الاقتصادية العالية.

علاوة على ذلك، يمكن تحسين التعاون عبر تطوير شراكات استراتيجية بين البلديات والشركات الخاصة لتنفيذ مشاريع مشتركة، سواء في مجالات البنية التحتية أو التطوير العقاري أو الابتكار التكنولوجي. كما أن تعزيز الشفافية في الإجراءات الاستثمارية، من خلال نشر معلومات واضحة ومحدثة عن الفرص الاستثمارية والإجراءات المتبعة، يعزز من الثقة بين القطاعين العام والخاص. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تشمل هذه الشراكات تقديم استشارات متخصصة لدعم المشاريع من مرحلة التخطيط إلى التنفيذ، ما يساهم في توفير حلول مبتكرة وتحديد المخاطر المحتملة بشكل استباقي، مما يؤدي إلى تعظيم العوائد الاقتصادية من الاستثمارات المحلية والأجنبية.

5. ما هي أفضل الممارسات والسياسات التي يمكن اعتمادها لتطوير عمل دوائر الاستثمار في البلديات وتعزيز دورها في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل؟

من أبرز الممارسات التي يمكن اعتمادها لتطوير عمل دوائر الاستثمار في البلديات هو تبني نهج الشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث يمكن للبلديات التعاون مع الشركات الخاصة لتنفيذ مشاريع تطويرية مشتركة. يجب أن تكون السياسات الاستثمارية مرنة وقابلة للتكيف مع التغيرات الاقتصادية، بحيث تتيح للقطاع الخاص فرصة المشاركة في تنفيذ المشاريع الاقتصادية والاجتماعية التي تعود بالفائدة على المجتمع المحلي. علاوة على ذلك، يجب تبسيط الإجراءات البيروقراطية لتسهيل عملية الحصول على التراخيص والموافقات اللازمة للاستثمار، وتقديم حوافز مالية وضريبية للمستثمرين في القطاعات التي تساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي، مثل الطاقة المتجددة، التكنولوجيا، والنقل. هذه الممارسات تسهم في خلق بيئة استثمارية جذابة تزيد من تدفق الاستثمارات وتدعم الاستدامة الاقتصادية.

على الجانب الآخر، من الضروري أن تركز السياسات على تحسين كفاءة النظام الإداري داخل دوائر الاستثمار، من خلال استخدام التكنولوجيا لتعزيز الشفافية وتسهيل المعاملات. ينبغي للبلديات أن تعمل على توفير بنية تحتية متطورة، مثل إنشاء مناطق استثمارية متخصصة تتمتع بسهولة الوصول إلى خدمات النقل والطاقة والمرافق العامة. كما يمكن تعزيز التعاون مع الجامعات والمؤسسات التدريبية لتوفير برامج تدريبية موجهة للمواطنين المحليين، مما يسهم في تأهيلهم لشغل الوظائف التي تخلقها الاستثمارات الجديدة. وهذا يؤدي إلى رفع مهارات القوى العاملة المحلية، ويشجع الشركات على توظيفها، مما يعزز من خلق فرص العمل المستدامة ويزيد من مستويات الدخل المحلي، وبالتالي يعزز من النمو الاقتصادي الشامل.

الخاتمة

في ضوء ما تم عرضه، يتضح أن تقييم واقع دائرة الاستثمار في البلديات يشكل خطوة أساسية لفهم مكامن القوة والقصور في أدائها الحالي، مما يساعد على رسم خارطة طريق لتطويرها بما يتلاءم مع متطلبات جذب الاستثمارات وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص. فبناء بيئة استثمارية فاعلة داخل البلديات يتطلب إصلاحات إدارية وتشريعية، وتطوير القدرات المؤسسية، واعتماد آليات مرنة وشفافة في التعامل مع المستثمرين. وعليه، فإن العمل على هذه الجوانب من شأنه أن يسهم في تنشيط التنمية المحلية ورفع كفاءة الخدمات البلدية، ضمن إطار من الشراكة الفاعلة والمستدامة مع القطاع الخاص.

النتائج والتوصيات

النتائج:

1. تحقق تطوير عمل دوائر الاستثمار في البلديات من تحسين بيئة الأعمال وزيادة جاذبية البلدية للاستثمارات.

2. توفر تحسينات في دوائر الاستثمار فرص عمل جديدة وتعزز النمو الاقتصادي المحلي.

3. يؤدي تطوير دوائر الاستثمار إلى تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص وتعزيز الشراكات الاستراتيجية.

4. يساهم تطوير عمل دوائر الاستثمار في البلديات في تعزيز الشفافية وتعزيز المساءلة في إدارة الموارد المالية.

5. نتائج البحث تظهر أهمية دور حكومة المحلية في دعم وتعزيز عمل دوائر الاستثمار لتحقيق التنمية المستدامة.

التوصيات:

1. توجيه الجهود نحو تعزيز قدرات وكفاءة دوائر الاستثمار من خلال تقديم التدريب والتطوير المستمر للموظفين.

2. إنشاء آليات وسياسات جديدة لتبسيط الإجراءات وتسهيل عمليات التراخيص والتصاريح الاستثمارية.

3. تعزيز التعاون والتنسيق بين دوائر الاستثمار والجهات الحكومية الأخرى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

4. تشجيع وتعزيز الشراكات بين القطاع العام والخاص لتعزيز الاستثمارات وتحقيق التنمية الاقتصادية.

5. تنفيذ برامج مراقبة وتقييم دورية لقياس أداء دوائر الاستثمار وضمان تحقيق الأهداف المحددة والتحسين المستمر.

الحلول المقترحة من موقع الباحثة في العمل البلدي

- متابعة المعاملات المحموله من الديوان إلى الاقسام ومنها قسم العقود وقسم الإيرادات وقسم الأكشاك وقسم المجمعات لحين انتهاء إجراءات المعامله.
- متابعة قرارات المجلس البلدي الصادره من المجلس والمحوله إلى دائرة التنمية والاستثمار ومتابعتها مع الاقسام المذكورة أعلاه لحين انتهاءها.

- متابعة الإجراءات بالكتب الصادرة من دائرة التنمية والاستثمار إلى الدوائر الأخرى لحين انتهاء الإجراءات وحفظها حسب الأصول.

المصادر والمراجع

أبو شقرة، ع. (2020). تطوير الاستثمار في البلديات: دراسة تحليلية. مجلة دراسات إدارية، 15(2)، 45-62.

الحسن، م. أ. (2019). دور الإدارة المحلية في تعزيز الاستثمارات البلدية. المجلة العربية للإدارة، 39(3)، 85-102.

الجابري، س. م. (2021). تحسين أداء البلديات عبر تنمية مواردها الاستثمارية. مجلة أبحاث التنمية، 12(1)، 33-50.

عبد الله، ف. خ. (2018). آليات دعم الاستثمار البلدي: التجربة العربية. مجلة الاقتصاد والتنمية، 23(2)، 121-137.

الكعبي، ع. ح. (2020). تنمية الإيرادات الذاتية للبلديات من خلال الاستثمار. مجلة الإدارة العامة، 60(4)، 88-107.

السالم، م. ن. (2017). الشراكة بين القطاعين العام والخاص كآلية لتطوير الاستثمار البلدي. مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، 11(2)، 55-72.

الزهراني، س. ر. (2019). التحديات والفرص في استثمار البلديات: منظور استراتيجي. المجلة العربية للتنمية المستدامة، 8(1)، 144-161.

العتيبي، ف. ص. (2021). الإدارة الفعالة للاستثمارات البلدية وأثرها على التنمية المحلية. مجلة الإدارة والتنمية، 17(3)، 200-219.

النعيمي، أ. م. (2022). حوكمة الاستثمار في البلديات: مدخل معاصر. المجلة الأردنية للإدارة العامة، 10(1)، 77-94.

بشير، ك. ج. (2018). الإصلاح الإداري وتطوير بيئة الاستثمار في البلديات العربية. مجلة دراسات إدارية واقتصادية، 14(2)، 110-128.

ميساء نزار محمد الصميعات. (2023). دور البلديات في محافظة جرش في جلب الاستثمار المحلي. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية, 4(2), 609-616.

محمد نذير عبد الرزاق الصباغ. (2023). أثر الاستثمارات المحلية على البلديات وأساليب الاستثمار المتاحة بالشراكة مع القطاع الخاص. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية, 4(3), 9-16.

إيمان حسين عبدالله البشير. (2023). دور الاستثمارات المحلية في تطوير قطاع البلديات والشراكة مع القطاع الخاص في الأردن. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية, 4(12), 499-506.

إياد عبد المجيد سلمان الضمور. (2022). دور البلدية في دعم الاستثمار المحلي وأثره وفق الأطر القانونية الناظمة للعمل البلدي. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية, 3(6), 97-117.

Alam, G. M., & Khalifa, B. (2019). Developing Municipal Investment through Good Governance Practices. International Journal of Public Administration, 42(8), 678-692.

Smith, R. J. (2020). Enhancing Local Government Investment Capacity: A Comparative Analysis. Local Government Studies, 46(5), 765-781.

Green, M., & Haines, A. (2015). Asset Building and Community Development (4th ed.). SAGE Publications.

Peterson, G. E. (2012). Municipal Investment Promotion Strategies: Theory and Practice. World Bank Policy Research Working Paper.

Slack, E. (2017). Municipal Finance and Investment in Urban Development. Cities, 65, 87-94.